تاثير السياسة السعرية في الميزة النسبية لانتاج انواع اللحوم في العراق للمدة(1983-2007)

م. سرمد علي حسين*

المستخلص :

يهدف البحث الى بيان تاثيرات السياسة السعرية على الميزة النسبية في انتاج اللحوم في العراق من خلال مقاييس الميزة النسبية ،حيث يمتلك البلد ثروة حيوانية جيدة تمكنه من التخصص في انتاج اللحوم اذا استغلت جيدا، وقد استخدم مقياس كلفة المورد المحلي في قياس الميزة النسبية اضافة الى المنفعة الاقتصادية لمعرفة اذا كان هناك ميزة نسبية في انتاج اللحوم ام لا. وقد كانت نتائج كلفة المورد المحلي للحوم الحمراء اكبر من الواحد في السنوات(90، 92، 93، 95، 97، 98، 99، 2000، 2004) وتعني عدم وجود ميزة نسبية في انتاجها اما باقي السنوات فانه كان هناك ميزة نسبية لانتاجها. وبالنسبة للحوم الدجاج تشير النتائج الى انها كانت اكبر من الواحد في معظم سنوات البحث هذا يعني عدم امتلاك البلد ميزة نسبية في انتاجه ما عدا السنوات (90، 92، 93، 95، 97، 98، 99، 2000، 2004) حيث كان فيها قيم كلفة المورد المحلي اقل من الواحد هذا يعطي البلد ميزة نسبية في انتاجه خلال تلك السنوات. اما لحوم الاسماك فقد كانت اقل من الواحد لاغلب سنوات البحث أي وجود ميزة نسبية في انتاج لحوم عدا السنوات (83، 94، 96، 2001، 2002) لم تكن هناك ميزة نسبية في انتاج الاسماك. وتاتي الاسماك في الرتبة الاولى من حيث الميزة النسبية اما المنفعة الاقتصادية الصافية فيكون تفسيرها بانها سالبة اذاكانت كلفة المورد المحلي اكبر من الواحد وموجبة اذاكانت قيم كلفة المورد اقل من واحد وعليه ينصح باتباع سياسة سعرية تحفز منتجو اللحوم على زيادة الانتاج وتطوير مشاريع الثروة الحيوانية في البلد.

* مدرس / المعهد التقني / المسيب

مقبول للنشر بتاريخ 14/ 1 / 2010

Abstract

This research aims to determine the impact of price policy on comparative advantage in meat production in Iraq by measures of comparative advantage, where he owns the country's livestock good enough to specialize in the production of meat, if used well, has been used measure of the cost of a local supplier in the measurement of comparative advantage to benefit start economic. The results of the cost of a local supplier of red meat more par year (90, 92, 93, 95, 97, 98, 99, 2000, 2004) means the absence of a comparative advantage in production of either the rest of the years there have been a comparative advantage for production. For the chicken results indicate that it was the biggest from the one in most years of this research means that the country possess a comparative advantage in production. With the exception of the years (90,92, 93, 95, 97, 98, 99, 2000, 2004).where the values of the cost of a local supplier less than one this gives country a comparative advantage in production during those years. The fish meat was less than one for most years of schooling or a comparative advantage, except for years (83, 94, 96, 2001, 2002) were not there a comparative advantage. The fish come in the first rank in terms of the comparative advantage of either the net economic benefit Vick Making interpreted as a negative cost of a local supplier and one of the largest positive values of the cost of the resource Making less than one and it is recommended that pricing policy to stimulate producers to increase meat production and livestock development projects in the country.

المقدمة

يمتلك العراق سلالات وانواع جيدة من الحيوانات اضافة الى مراعيه الطبيعية الخضراء الوافرة الانه من الملاحظ عدم استغلال تلك الثروة ولو انه بالمستطاع استغلال هذا المورد بشكل جيد لكان من الممكن ان يكون للبلد صدارة في الانتاج والتصدير لانواع اللحوم وبقية المنتجات الحيوانية الاخرى ،وتعد هذه السلع من المنتجات الغذائية المهمة من حيث البروتين الجيد المهم في نمو جسم الانسان. فلابد من استغلال هذا المورد بشكل جيد وتطوير وزيادة الانتاج المحلي من خلال الاهتمام بمشاريع تاهيل الانتاج الحيواني خصوصا وان السنوات الاخيرة شهدة زيادة في الطلب على انواع اللحوم والمنتجات الحيوانية.فلابد من العمل على تطوير تلك الصناعة (صناعة اللحوم) لمجابهة

الطلب المتزايد عليها وخلق فائض منها لغرض التصديرلتوفير عملات صعبة يستفاد منها في عملية التنمية الاقتصادية.

هدف البحث:

دراسة اثر السياسة السعرية على الميزة النسبية لانتاج اللحوم في العراق من خلال مقياسي كلفة المورد المحلى والمنفعة الاقتصادية الصافية لانواع اللحوم خلال المدة المدروسة.

مشكلة البحث:

يمتلك البلد ثروة حيوانية بكميات وانواع جيدة لو استغلت استغلالا جيدا لاصبح هناك ميزة نسبية للبلد في انتاج بعض انواع اللحوم الانه نلاحظ ان هناك اهمال بتلك الثروة من خلال ظروف الانتاج الرديئة وعدم استخدام اساليب الانتاج الحديثة مما قد يضر ذلك بالانتاج الحيواني.

فرضية البحث:

يفترض البحث ان هناك ميزة نسبية للبلد في انتاج اللحوم من خلال سياسة تطوير وتاهيل مشاريع الانتاج الحيواني في العرق.

مصادر البيانات واسلوب البحث:

اعتمد البحث على المصادر الثانوية في جمع البيانات وتشمل الاسعار الحدودية للسلع المدروسة التي تم الحصول عليها من دوائر وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء ، والحصول على بعض المعلومات الفنية من خلال المصادر والمختصين في الانتاج الحيواني ، اضافة الى الكتب والاطاريح والمجلات التي تخص البحث.

استخدم الاسلوب الرياضي الى جانب الاسلوب الوصفي في تحليل واخراج النتائج.

هيكلية البحث :

يتضمن البحث تحليل الميزة النسبية لانتاج انواع اللحوم في العراق من خلال قياس بعض المعاملات الخاصة بذلك لاثبات صحة الفرضية ، يشتمل البحث الاطار النظري للموضوع من خلال التعرف على مبدا المزايا المطلقة والمزايا النسبية ونظرية الميزة النسبية والعوامل الموثرة عليها وعلاقة السياسة السعرية بالميزة النسبية. ثم الجانب التحليلي واستخراج النتائج من خلال قياس

معاملات الميزة النسبية المتضمنة كلفة المورد المحلي والمنفعة الاقتصادية وتحليل الاثار الاقتصادية للنتائج ومن ثم الاستنتاجات والتوصيات.

الاطار النظري

1.مفهوم المزايا المطلقة والمزايا النسبية :

تتم التجارة الخارجية بين مختلف الاقطار عن طريق معرفة كل قطر للسلع التي سيحتاج الى استيرادها والسلع التى يتمكن من انتاجها بكفاءة عالية من الموارد‌المتاحة، وعلى اساس ذلك جاءت نظرية الميزة النسبية على يد العالم الاقتصادي المعروف ريكاردو حيث تشيرانه اذا امتلك بلد ما ميزة نسبية في انتاج سلعة ما فعلية ان يتخصص في انتاجها ليتمكن من تصدير جزء منها مقابل حصوله على سلع لايمتلك ميزة في انتاجها بل تملكها اقطار اخرى.وتستند مبدا المزايا النسبية من خلال مقارنةانتاج سلعة معينة في بلدين مختلفين تستند الى عدة معايير اهمها الاسعار النسبية داخل وخارج البلدان والتي تحدداي سلعة ستستورد واي سلعة ستصدر .وكذلك تكاليف انتاج السلعة ومن اهمها تكاليف العمل لتحديد تخصص كل بلد من انتاج السلع([1]).

ومن الممكن ان تشمل نظرية الميزة النسبية اكثر من سلعة واحدةاعتمادا على المعايير السابقة او قد يكون التخصص احيانا جزئيا أي لاتتخصص الاقطار تخصصا كاملا في انتاج السلع التي تتميز بافضلية انتاجية وانما يتميز بعضها في انتاج مقدار من السلع الاخرى التي لايملك فيها ميزة نسبية ويعود عدم التخصص الكامل هذا الى عدة عوامل منها تكاليف الانتاج وتكاليف النقل والتعريفة الكمركية التي تحد من استيراد بعض السلع جزئيا او كليا. وان للميزة النسبية منافع منها زيادة الكميات المستهلكة للبلدان من السلع اكثر مما كان قبل قيام التجارة نتيجة لزيادة الانتاج فالتجارة الخارجية تميل الى تعظيم الانتاج عند سماحها لكل قطر بانتاج سلعة معينة تبعا للافظلية التي يتمتع بها.

2.العوامل المؤثرة على الميزة النسبية:

تعني الميزة النسبية كما وضحنا سابقا تفوق البلد في انتاج سلعة معينة يقوم بالمتاجرة بها بسلع يمتلك غيره من الاقطار افظلية اكثر في انتاجها ويحدد تلك الميزة لقطر معين عدة عوامل منها([2]):

---

[1]) B. Sodersten, International economics, (Macmillan, London) 1970 part one.

[2]) عبد المنعم سيد علي، مبادئ الاقتصاد الكلي – الجزء الثاني – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – الجامعة المستنصرية، مطبعة جامعة الموصل 1984 ص223

أ.امتلاك كل قطر مقادير وانواع مختلفة من الموارد الطبيعية مثل امتلاك العراق والسعودية كميات كبيرة من النفط اكثرمن عن باقي الدول الاخرى.

ب. اختلاف الخواص الطبيعية كالمناخ والتربة والموانئ بين الاقطار.

ج.اختلاف اسواق الاقطار من حيث مدى تطورها.

د. تفاوت عرض العمل فيما بين الاقطار حسب الكثافة السكانية .

هـ. تتغير الميزة النسبية مع مرور الوقت لمعظم الاقطارفالاقطار التي تتميز بالمشاريع الزراعية ممكن ان تتغير الى المشاريع الصناعية مع مرور الوقت.

ومن الصعب ثبات تلك العوامل دائما فمثلا تتغير التقنية باستمرار في ظل الاختراعات المختلفة . وتتغير نسب العوامل الانتاجية المتوفرة كلما تم اكتشاف موارد طبيعية وان تغيير عرض عوامل الانتاج من مميزات التجارة الدولية. وهناك انتقادات وجهت الى نظرية ريكاردو في الميزة النسبية كونها تقوم على التحليل الساكن اذتبحث في قيام التجارة على اساس ما يتوفر لدى كل قطر من موارد مما يحدد معه نمط التجارة والميزة النسبية الذان يبقيان ثابتين مادامت هذه الافتراضات قائمة ثم جاءت بعدذلك النظرية الحديثة لـ(هكشر–اوهلين) في تفسير قيام التجارة بين الاقطار المختلفة .

الميزة النسبية والسياسة السعرية :

تعد كفاءة الانتاج للسلع المتاجر بها (سواء للتصدير او كبديل للاستيراد) احد الجوانب المهمة في السياسة السعرية على المستوى التخطيطي او الاستثماري،ويكون لاقتصاد بلدا ما ميزة نسبية في انتاج سلعة متاجر بها اذا كان انتاجها المحلي كفوء وبذلك تعد معاملات الميزة النسبية مقياسا للكفاءة النسبية والتي لها مضامين للمحفزات . ولتقدير الميزة النسبية يستخدم الباحثون مفهوم تكاليف الفرص البديلة . حيث يتضمن هذا التقدير اربع خطوات([3]): الاولى يجب تحديد تكاليف الفرص البديلة لسعر الصرف أي قيمة ندرته بالنسبة للاقتصاد المحلي . والثانية حساب القيمة المضافة بالاسعار الحدودية ويتضمن قياس القيمة المضافة للعوائد الصافية بالعملات الاجنبية (في حالة التصدير)او المدخرات الصافية من العملات الاجنبية (في حالة بديل الاستيراد)وتمثل العوائد الصافية اوالمدخرات الصافية منافع الانتاج المحلي بالنسبة للعملات الاجنبية . والخطوة الثالثة حساب كلفة المدخلات الاولية المحلية المستخدمة في العملية الانتاجية أي الكلفة بالنسبة للفرصة البديلة المفقودة وتقييم الموارد المحلية بالاسعار الظلية حيث تكون كلفة المورد المحلي الفعلية

[3]) الزوبعي عبدالله علي ،الميزة النسبية لانتاج بعض محاصيل الحبوب في العراق ،مجلة العلوم الزراعية العراقية-المجلد(29) الاعدد الاول 1998 ص452.

معلومة . والخطوة الاخيرة مقارنة كلفة المورد المحلي بالمنافع الصافية وتعد مقارنة الكلفة–المنفعة مقياسا للكفاءة .

قياس وتحليل معاملات الميزة النسبية لانواع اللحوم في العراق للمدة(1983-2007)

هناك مقياسان للميزة النسبية هما كلفة المورد المحلي والمنفعة الاقتصادية الصافية وسيتم في هذ امبحثا قياس وتحليل تلك المعاملات لانواع اللحوم في العراق خلال المدة المدروسة لمعرفة اذاكان هناك ميزة نسبية للبلد في انتاج اللحوم ام لا.

1.كلفة المورد المحلي:(DRC) The Domestic Resource Cost

هو مقياس يستخدم لمقارنة تكاليف الفرص البديلة للانتاج المحلي بالقيمة المضافة الناشئة عنه، حيث يمكن حسابه وفق الصيغة الاتية الاكثر شيوعا[4]:

$$\text{كلفة المورد المحلي(DRC)} = \frac{\text{قيمة الموارد المحلية والمدخلات غير المتاجر بها بالاسعار الظلية}}{\text{العوائد الصافية او التوفير من العملات الاجنبية بانتاج السلعة محليا}} \quad \ldots\ldots(1)$$

والتي يمكن كتابتها بالصيغة الاتية حيث تعتبر اصل المعادلة([5]) :

$$DRC = \frac{G}{E - F} \quad \ldots\ldots(2)$$

حيث ان G : كلفة المورد المحلي بالاسعار الظلية .

E : السعر الحدودي المعدل لوحدة الناتج .

F: كلفة المدخلات المتاجر بها بالاسعار الحدودية المعدلبة لوحدة الناتج.

وياخذ مقياس كلفة المورد الحلي مدى من القيم الرقمية ويشير ترتيب هذه القيم المستويات المختلفة لكفاءة الانتاج المحلي او قوة تنافسه العالمي ويجب ان تكون سعر الصرف المستخدم هو سعر الصرف الظلي .فاذاكانت قيمة كلفة المورد المحلي اصغر من الواحد فان ذلك يشير الى ان اقتصاد البلد يوفر عملات اجنبية من الانتاج المحلي لانحالة تكاليف الفرص البديلة لموارده المحلية

---

[4]) الزوبعي عبدالله علي ،تحليل اقتصادي للاثار المترتبة على دعم اسعار الحبوب الريسية في العراق للمدة(1970-1990) القمح انموذج تطبيقي ،اطروحة دكتوراه – كلية الزراعة ،جامعة بغداد ،العراق 1995 ص120.

[5])Tsakok, I, Agricultural price policy, Ithaca (1990) p. 127.

هي اقل مما يحصل عليه من صافي العملات الاجنبية (في حالة الصادرات)او التوفير(في حالة استبدال الاستيرادات)ويشير ذلك الى الكفاءة والمنافسة العالمية . والعكس صحيح اذا كانت قيمة (DRC) اكبر من الوا حد تكون التكاليف الناشئة لاقتصاد البلد اكبر مما يحصل عليه او يوفر من الانتاج بالنسبة لصافي العملات الاجنبية. اما اذاكانت قيمته تساوي الواحد فيشير ذلك الى تعادل اقتصاد البلد فلا يحصل على صافي عملات اجنبية ولا يوفرها من الانتاج المحلي.

2.المنفعة الاقتصادية الصافية : The Net Economic Benefit (NEB)

وهي التي تشير الى الفرق بين القيمة الكلية للانتاج والكلفة الكلية لجميع المدخلات سواء متاجر بها او غير متاجر بها اومدخلات اولية ، ويقيم هذا الفرق بالاسعار الاقتصادية ولاسيما الاسعار الحدودية والاسعار الظلية .وتشير المنفعة الاقتصادية الى الفائض الاقتصادي المتكون من عملية الانتاج وتشتق معادلة المنفعة من معادلة كلفة المورد المحلي المذكورة اعلاه في المعادلة (2) حيث ان المعلومات نفسها ولكن بصورة مختلفة وعليه فان:

$$NEB=(E)-(F)-(G).....(3)$$

حيث ان NEB : المنفعة الاقتصادية الصافية.

E,F,G : كما موضحة في معادلة كلفة المورد المحلي اعلاه.

ويعتمد تفسير المنفعة الاقتصادية الصافية بالاعتماد على قيم كلفة المورد المحلي فاذا كانت قيم كلفة المورد المحلي اقل من الواحد الصحيح فتكون اشارة المنفعة موجبة وتعكس الاستخدام الكفء للموارد .واذا كانت قيم كلفة المورد المحلي اكبر من الواحد الصحيح فان اشارة المنفعة تكون سالبة وتعكس الاستخدام غير الكفء للموارد وتساوي المنفعة صفرا اذاكانت قيمة كلفة المورد المحلي مساوية للواحد.

ان المقياسين اعلاه يعتبران كمقاييس للميزة النسبية ،وتعتمد قيمهما على بعض العوامل مثل طريقة الانتاج ،سعة الانتاج، المنطقة، مستوى الطلب في الاسواق المحلية والخارجية وسعر الصرف وهي تعكس الكفاءة الحالية ولاتحتوي معلومات كافية لتكون دليل لقرارات مستقبلية .ويدخل كل منهما ايضا في تصميم وتقييم السياسة السعرية .ويمكن النظر الى التنمية الكفوءة بانها التي تستغل الميزة الحالية في انتاج السلع وتستخدم الفائض في تقويتها في المستقبل.

طريقة حساب معاملات الميزة النسبية لانواع اللحوم :

يعد (DRC) مقياس للكفاءة النسبية للناتج المحلي وحيث ويميل حسابه للتعقيد ويحتاج الى مدة زمنية طويلة لحسابه وقد لاتتاح البيانات المتعلقة بالاسعار الظلية للمدخلات غير المتاجر بها فلابد من البحث عن طريقة مختصرة لتقدير كلفة المورد المحلي وكذلك المنفعة الاقتصادية الصافية فهناك عدة امكانيات لتبسيط حسابهما بافتراض ان متطلبات عناصر انتاج السلعة تكون متشابهة الى حدا ما مع ناتج اخر بديل، وتشكل المدخلات المتاجر بها نسبة لاتتجاوز 30% او اقل من التكاليف الكلية المستخدمة في العملية الانتاجية وعندها يمكن الحصول على تقدير لكلفة المورد المحلي اخذين بعين الاعتبارالانتاجية النسبية للسلعة والاسعار الحدودية لها من خلال المقارنة بين القيمة الاجمالية للسلعة مع نظيرها لاحسن بديل يختار لها مقيمة بالاسعار الحدودية([6])،نستخدم في هذا البحث نسبة التصافي وهي تمثل وزن الحيوان الصافي بعد عملية الذبح والتنضيف الى الوزن الحي أي ان الوزن الصافي للحيوان يساوي وزنه الحي مطروح منه وزن الراس والارجل والاحشاء الداخلية الغير قابلة للاكل حيث تمثل هذه النسبة انتاجية الحيوان وبعد معاملة الاسعار الحدودية لانواع اللحوم ليتم الحصول على القيمة الاجمالية لكل نوع من الانواع. ويبين الجدول(1)نسبة التصافي لانواع الحيوانات.

جدول (1)

نسبة التصافي والنسب التقريبية الماخوذة لغرض التحليل لانواع اللحوم

نوع الحيوان	حدود نسبة التصافي%	النسبة التقريبية%
الابقارو الاغنام	60- 50	60
الدجاج	75 -70	75
الاسماك	75-65	71

المصدر:سعد ناجي وحامد عبد الواحد،انتاج الدواجن وفروج اللحم ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،دار التقني للطباعة والنشر الطبعة الاولى 1985 ص243

- الجليل، زهير فخري واخرون ،انتاج وحفظ اللحوم، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الطبعة الاولى 1985 ص60-63.

- محمد عادل عبد الرزاق واخرون، تربية وانتاج الاسماك –الجزء الثاني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،دار التقني للطباعة والنشر

[6]) الزوبعي عبدالله علي ،تحليل اقتصادي للاثار المترتبة على دعم اسعار الحبوب الريسية في العراق، مصدر سبق ذكره ص123

وعليه سيتم حساب كلفة المورد المحلي لانواع اللحوم حسب العلاقات الرياضية التالية([7]):

1. كلفة المورد المحلي للحوم الحمراء حيث يكون لحم الدجاج البديل الثاني الاحسن له

$$DRC\text{للحوم الحمراء} = \frac{\text{السعر الحدودي للحوم الدجاج} \times \text{نسبة التصافي للحوم الدجاج}\%}{\text{السعر الحدودي للحوم الحمراء} \times \text{نسبة التصافي للحوم الحمراء}\%} \quad \ldots(4)$$

2.كلفة المورد المحلي للحوم الدجاج حيث تكون اللحوم الحمراء البديل

$$DRC \text{ للحوم الدجاج} = \frac{\text{السعر الحدودي للحوم الحمراء} \times \text{نسبة التصافي للحوم الحمراء}\%}{\text{السعر الحدودي للحوم الدجاج} \times \text{نسبة التصافي للحوم الدجاج}\%} \quad \ldots\ldots(5)$$

3. كلفة المورد المحلي للحوم الاسماك فيمكن اعتباراللحوم الحمراء بديل ثاني لها

$$DRC \text{ للحوم الاسماك} = \frac{\text{السعر الحدودي للحوم الحمراء} \times \text{نسبة التصافي للحوم الحمراء}\%}{\text{السعر الحدودي للحوم الاسماك} \times \text{نسبة التصافي للحوم الاسماك}\%} \quad \ldots\ldots(6)$$

والجداول (2، 3) تبين لنا قيم كلفة المورد المحلي واشارات المنفعة الاقتصادية الصافية حسب انواع اللحوم في العراق وخلال مدة الدراسة.

بالنسبة للحوم الحمراء كانت نتائج كلفة المورد المحلي لها متذبذبة خلال سنوات الدراسة فهي اكبر من الواحد في السنوات(90، 92، 93، 95، 97، 98، 99، 2000، 2004) وتعني عدم وجود ميزة نسبية في انتاج اللحوم الحمراء محليا وان انتاجها غير كفوء اقتصاديا أي يكون استيراده افضل من انتاجه محليا حيث تزداد تكاليف انتاجه عن عن مايوفره البلد من صافي العملات الاجنبية وتكون المنفعة الاقتصادية سالبة. اما بقية السنوات الاخرى كانت قيم كلفة المورد المحلي اقل من الواحد الصحيح هذا يدل على الميزة النسبية وكفاءة الانتاج المحلي لانخفاض التكاليف المحلية في انتاجه عما يوفره من العملات الاجنبية وتكون المنفعة الاقتصادية في هذه الحالة موجبة خلال تلك السنوات.

[7]) الوائلي،سرمد علي حسين، تحليل اقتصادي لاثر السياسة السعرية في انتاج واستهلاك لحم الدجاج في العراق –رسالة ماجستير ،كلية الزراعة،بغداد، العراق 2004 ص90

اما بالنسبة للحوم الدجاج فمن نفس المعلومات في الجدول (2) وحسب المعادلة(5) يمكن حساب قيم كلفة المورد المحلي وخلال المدة (1983–2007)حيث تشير النتائج الى انها كانت اكبر من الواحد في معظم سنوات البحث هذا يعني عدم امتلاك البلد ميزة نسبية في انتاج لحم الدجاج وتكون تكاليفه اعلى مما يحصل عليه من عملات اجنبية وهذا يعني ان انتاجه غير مجدي اقتصاديا وبالتالي تكون المنفعة الاقتصادية سالبة. ما عدا السنوات (90، 92، 93، 95، 97، 98، 99، 2000، 2004) حيث كان فيها قيم كلفة المورد المحلي اقل من الواحد هذا يعني امتلاك البلد ميزة نسبية في انتاج لحم الدجاج خلال تلك السنوات فقط وتكون المنفعة الاقتصادية موجبة ،ونلاحظ ان السنوات (97، 98، 99، 2000) اعطت نتائج ايجابية بالنسبة لانتاج لحم الدجاج والتي حدث خلالها مشروع اعادة تاهيل قطاع الدواجن في العراق وبالتالي يشير ذلك الى نجاح المشروع.

اما نتائج كلفة المورد المحلي للحوم الاسماك المبينة في الجدول(3) فقد كانت اقل من الواحد لاغلب سنوات الدراسة وهذا يعطي البلد ميزة نسبية في انتاج لحوم الاسماك وان انتاجها المحلي كفء اقتصاديا ويوفر البلد عملات صعبة نتيجة انتاجه المحلي كون تكاليف موارده المحلية قليلة وبالتالي فان المنفعة الاقتصادية من انتاجه تكون موجبة .عدا السنوات (83، 94، 96، 2001، 2002) لم تكن هناك ميزة نسبية في انتاج الاسماك وتكون المنفعة الاقتصادية الصافية سالبة خلال تلك السنوات.

وعلى ضوء النتائج السابقة فان لحوم الاسماك تاتي بالمرتبة الاولى من حيث الميزة النسبية وياتي بعدها اللحوم الحمراء ومن ثم لحوم الدجاج .وان عدم وجود ميزة نسبية لانواع اللحوم في بعض السنوات فقد يكون هناك اسباب منها فنية كالامراض والهلاكات التي تصيب الحيوانات تودي الى ضعف الانتاج اضافة الى اسباب اقتصادية منها عدم وجود دعم سعري للانتاج او لمدخلات الانتاج او عدم تحسين طرق الانتاج.

جدول (2)

كلفة المورد المحلي والمنفعة الاقتصادية الصافية للحوم الحمراء والدجاج في العراق للمدة(1983-2007)

السنوات	القيمة الانتاجية الصافية للحوم الحمراء دينار	القيمة الانتاجية الصافية للحوم الدجاج دينار	كلفة المورد المحلي DRC للحوم الحمراء	المنفعة الاقتصادية الصافية للحوم الحمراء	كلفة المورد المحلي DRC للحوم الدجاج	المنفعة الاقتصادية الصافية للحوم الدجاج
1983	577.90	289.49	0.501	موجب	1.996	سالب
1984	391.18	289.20	0.739	موجب	1.353	سالب
1985	356.36	292.72	0.821	موجب	1.217	سالب
1986	353.30	287.21	0.813	موجب	1.230	سالب
1987	476.11	251.15	0.528	موجب	1.896	سالب
1988	589.64	222.02	0.377	موجب	2.656	سالب
1989	526.63	333.00	0.632	موجب	1.581	سالب
1990	436.66	444.42	1.018	سالب	0.983	موجب
1991	348.17	315.07	0.905	موجب	1.105	سالب
1992	403.55	1991.10	4.934	سالب	0.203	موجب
1993	238.97	281.36	1.177	سالب	0.849	موجب
1994	832.08	794.03	0.954	موجب	1.048	سالب
1995	162.07	242.93	1.499	سالب	0.667	موجب
1996	931.08	283.77	0.305	موجب	3.281	سالب
1997	200.00	394.09	1.970	سالب	0.507	موجب
1998	203.13	240.37	1.183	سالب	0.845	موجب
1999	172.97	235.40	1.361	سالب	0.735	موجب
2000	194.59	227.94	1.171	سالب	0.854	موجب
2001	385.13	233.15	0.605	موجب	1.652	سالب
2002	321.28	233.73	0.727	موجب	1.375	سالب
2003	344.03	264.07	0.768	موجب	1.303	سالب
2004	260.16	261.25	1.004	سالب	0.996	موجب
2005	268.76	242.27	0.901	موجب	1.109	سالب

2006	278.13	242.54	0.872	موجب	1.147	سالب
2007	293.16	243.56	0.831	موجب	1.204	سالب

احتسبت من قبل الباحث اعتمادا على جدول(1) بالمتن وجدول(1) بالملحق

جدول (3)

كلفة المورد المحلي والمنفعة الاقتصادية الصافية للحوم الاسماك في العراق

للمدة(1983-2007)

السنوات	القيمة الانتاجية الصافية للحوم الحمراءبالدينار	القيمة الانتاجية الصافية للحوم الاسماك بالدينار	كلفة المورد المحلي DRC	المنفعة الاقتصادية الصافية
1983	577.90	397.77	1.453	سالب
1984	391.18	463.27	0.844	موجب
1985	356.36	454.40	0.784	موجب
1986	353.30	639.00	0.553	موجب
1987	476.11	667.40	0.713	موجب
1988	589.64	639.00	0.923	موجب
1989	526.63	617.70	0.853	موجب
1990	436.66	753.72	0.579	موجب
1991	348.17	553.38	0.629	موجب
1992	403.55	547.60	0.737	موجب
1993	238.97	1078.70	0.222	موجب
1994	832.08	573.92	1.450	سالب
1995	162.07	596.13	0.272	موجب
1996	931.08	349.73	2.662	سالب
1997	200.00	339.39	0.589	موجب
1998	203.13	665.43	0.305	موجب
1999	172.97	583.61	0.296	موجب
2000	194.59	231.74	0.840	موجب
2001	385.13	195.17	1.973	سالب
2002	321.28	278.54	1.153	سالب
2003	344.03	377.66	0.911	موجب
2004	260.16	381.65	0.682	موجب
2005	268.76	387.69	0.693	موجب

2006	278.13	348.01	0.799	موجب
2007	293.16	314.35	0.933	موجب

احتسبت من قبل الباحث اعتمادا على جدول(1) بالمتن وجدول(1) بالملحق

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

من خلال النتائج التي توصل اليها البحث يمكن ان نستنتج مايأتي:

1. ان للسياسة السعرية دور مهم في زيادة انتاج السلع وخصوصا اللحوم حيث ان الدعم السعري للمدخلات او للناتج سيخلق محفزات تشجيعية لزيادة الانتاج وتحقق الميزة النسبية في انتاج اللحوم .

2. يمتلك البلد ميزة نسبية في انتاج لحم الاسماك تفوق بقية انواع اللحوم الاخرى خلال مدة الدراسة هذا يعني انتاجها كفء اقتصاديا اكثر من بقية انواع اللحوم فينبغي تخصص البلد في انتاج الاسماك اكثر من باقي انواع اللحوم الاخرى.

3. اظهرة النتائج الرياضية ايضا كانت هناك ميزة نسبية في انتاج لحم الدجاج خلال المدة(1997-2000) أي خلال المشروع الوطني لتاهيل قطاع الدواجن ويعني تحقيق منفعة اقتصادية ايجابيةمن هذا المشروع .

التوصيات

من خلال استنتاجات البحث يمكن ان نوصي بما ياتي:

1. اتباع سياسة سعرية تعمل على خلق محفزات تشجيعية لمنتجي انواع اللحوم لغرض زيادة الانتاج المحلي وبالتالي خلق فائض للتصدير.

2.توفير ودعم اسعار مدخلات الانتاج الحيواني من خلال قيام مشاريع تاهيل الثروة الحيوانية واستخدام الاساليب العلمية الحديثة في تربيتها وتطوير صناعتها .

المصادر:

1- عبد المنعم سيد علي، مبادئ الاقتصاد الكلي – الجزء الثاني – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – الجامعة المستنصرية، مطبعة جامعة الموصل 1984 .

2- الزوبعي عبدالله علي ،الميزة النسبية لانتاج بعض محاصيل الحبوب في العراق ،مجلة العلوم الزراعية العراقية-المجلد(29) الاعدد الاول 1998.

3- الزوبعي عبدالله علي ،تحليل اقتصادي للاثار المترتبة على دعم اسعار الحبوب الريسية في العراق للمدة(1970-1990) القمح انموذج تطبيقي، اطروحة دكتوراه- كليةالزراعة،جامعة بغداد ، العراق 1995.

4- الوائلي،سرمد علي حسين، تحليل اقتصادي لاثر السياسة السعرية في انتاج واستهلاك لحم الدجاج في العراق –رسالة ماجستير ،كلية الزراعة،بغداد، العراق 2004 .

5- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء،مديرية الحسابات القومية، الموازين السلعية للمدة(1983-2002).

6- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء،دائرة احصاء التجارة الخارجية، احصاءيات التجارة الخارجية للمدة(2003-2004).

7-B. Sodersten, International economics, (Macmillan, London) 1970 part one.

8- Tsakok, I, Agricultural price policy, Ithaca (1990).

الملحق

جدول(1)

الاسعار الحدودية(cif) لانواع اللحوم في العراق خلال المدة (1983–2007) دينار/طن

السنوات	اللحوم الحمراء	لحم الدجاج	لحم الاسماك
1983	963.17	385.99	560.24
1984	651.96	385.60	652.49
1985	593.93	390.29	640.00
1986	588.83	382.94	900.00
1987	793.51	334.87	940.00
1988	982.73	296.03	900.00
1989	877.71	444.00	870.00
1990	727.76	592.57	1061.58
1991	580.28	420.09	779.41
1992	672.58	2654.80	771.26
1993	398.28	375.15	1519.30
1994	1386.80	1058.70	808.33
1995	270.11	323.91	839.62
1996	1551.80	378.36	492.57
1997	333.33	525.46	478.01
1998	338.55	320.49	937.23
1999	288.29	313.87	821.98
2000	324.32	303.92	326.40
2001	641.89	310.87	274.89
2002	535.47	311.63	392.31
2003	573.38	352.09	531.91
2004	433.61	348.33	537.53
*2005	447.93	323.03	546.04
*2006	463.55	323.39	490.15
*2007	488.59	324.75	442.75

المصدر :وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء،مديرية الحسابات القومية،الموازين السلعية للمدة(1983–2002)

– وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء،دائرة احصاء التجارة الخارجية، احصاءيات التجارة الخارجية للمدة(2003–2004)

* تقديرية

……

……

……